قرار اعتمده الاجتماع العادي الثامن للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة يتعلق بمبادئ وأولويات إعادة توجيه خطة عمل البحر المتوسط

إن الأطراف المتعاقدة ،

وقد درست تقرير المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن التقدم المحرز في خطة عمل البحر المتوسط وتقرير تنفيذ الخطة والأنشطة الأخرى المتعلقة بها ،

وإذ تأخذ في اعتبارها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جينيرو (١٩٩٢) ، وميثاقي جنوة (١٩٨٥) ونيقوسيا (١٩٩٠) واعلان القاهرة بشأن التعاون في مجال البيئة في حوض البحر المتوسط (١٩٩٢) وتوصيات مؤتمر الدار البيضاء (١٩٩٣)

وإذ تعي ضرورة أن تأخذ خطة عمل البحر المتوسط في الاعتبار التنمية القابلة للاستمرار واعطائها دفعة جديدة ،

وإذ تصمم على تنفيذ نصوص جدول أعمال القرن ٢١ المتعلق بحوض البحر المتوسط والاتفاقيات المعتمدة في ريو دي جينيرو ، ولاسيما في مجال التنوع البيولوجي وجعل منطقة البحر المتوسط نموذجا لبرنامج البحار الإقليمية الأخرى .

ورغبة منها في :

- تعزيز التضامن بين الشمال والجنوب وتقديم المساعدة الى البلدان النامية في تنفيذ التزاماتها تجاه اتفاقية برشلونة والبروتوكولات المتعلقة بها ، والنصوص الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ ؛

- اعادة هيكلة خطة عمل البحر المتوسط على أساس الأهداف من خلال التركيز على الأنشطة العملية والقابلة للتشغيل فورا ،

- دعم عملية التنمية القابلة للاستمرار بطريقة تضمن تفاعلا متبادلا بين خطة عمل البحر المتوسط والسياسات الوطنية ،

تقرر ما يلي :

- تقييم الأنشطة الحالية لخطة عمل البحر المتوسط وتنقيحها وتركيزها على نحو يتسم بالشفافية ، على أن يكون الهدف هو التصدي لتحديات التنمية القابلة للاستمرار والآثار المعاكسة على البيئة والموارد ، على أفضل وجه ممكن ،

- تدعيم القدرات المؤسسية للأطراف المتعاقدة التي في أمس الحاجة الى ذلك ،
- تشجيع نقل التكنولوجيا النظيفة ،.

- وتعزيز مشاركة الأطراف المتعاقدة من خلال استخدام خبراتها ومعرفتها العلمية والوسائل الفعالة على أفضل وجه ،

- اعادة تركيز أنشطة خطة عمل البحر المتوسط على إدارة وحماية البيئة طبقا لتوصيات جدول أعمال القرن ٢١ حيث أن الأولويات هي اداة المناطق الساحلية والبيئة البحرية والموارد البحرية البيولوجية ،

- زيادة توجيه خطة عمل البحر المتوسط نحو الأنشطة العملية والملموسة التي تؤدي دون تأخير الى نتائج فعالة ،

- تحديد الموارد المالية الخارجية لخطة عمل البحر المتوسط وحشدها والمساعدة في وضع مشروعات مناسبة تؤهل للحصول على هذا التمويل ،

- تعزيز تنسيق خطة عمل البحر المتوسط مع المؤسسات والبرامج الأخرى العاملة في منطقة البحر المتوسط ، ولاسيما برنامج المساعدة التقنية والبيئية لمنطقة البحر المتوسط والصندوق العالمي للبيئة وكذلك مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية القابلة للاستمرار ،

- ضمان تنسيق أكبر لأنشطة شبكات الكيانات الامركزية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ،

- أن تكون أكثر إرتباطا بالمشاركة في تنفيذ جميع الاتفاقات الدولية المتعلقة بالبحر المتوسط ،

- تطبيق نظام ادارة صارمة وسياسة رشيدة لشؤون الموظفين تهدف الى تجنب تعدد أفرقة الخبراء واللجوء الى الخبراء الاستشاريين .

١٠٩ - وقد أيد العديد من المتحدثين انشاء صندوق متجدد تودع فيه المساهمات المتأخرة غير الملتزم بها . وذكر عدد منهم أن هذا الصندوق من شأنه أن يضمن الاستقرار والاستمرارية ، ويمكن الخطة من العمل بصورة طبيعية رغم التأخر في سداد المساهمات . وقد اقترح امكانية استخدام الصندوق أيضا لأغراض الطوارىء . ورأى عدد من المتحدثين ضرورة ارساء معايير ومبادىء صارمة لاستخدام الصندوق . وقال أحد الممثلين إنه وان كان يؤيد انشاء الصندوق فانه يأمل في ألا يؤدي وجوده الى مزيد من التجاهل فيما يتعلق بسداد المساهمات . وفي أعقاب المناقشة ، أنشئ فريق عامل مؤلف من الجزائر واليونان واسبانيا وتركيا لاعداد توصية لتقديمها الى الجلسة العامة .

١١٠ - وعلى أساس النص الذى إقترحه الفريق العامل ، إعتمد الإجتماع إختصاصات الصندوق المجدد على النحو التالي :

"بين التقرير المرحلي للمدير التنفيذي عن تنفيذ الخطة في الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣